

وزارة الدولة لشئون الآثار

قرار رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠١٣

وزير الدولة لشئون الآثار

- بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار والصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢ ؛
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١١ ؛
وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٢/٢٠١٢ ؛
وعلى ما عرضه السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ؛

قـرر:

- مادة أولى - تعتمد خطوط التجميل كحرم لباب وقبة وتكية الكلشنى (أثر رقم « ٣٣٢ »)
والكائن بعطفة الكلشنى - من شارع أحمد ماهر (تحت الربع سابقاً) - منطقة الدرب الأحمر -
محافظة القاهرة ، والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .
مادة ثانية - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٧/٥/٢٠١٣

وزير الدولة لشئون الآثار

أ.د / محمد إبراهيم على

المجلس الأعلى للآثار

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار وزير الدولة لشئون الآثار

بشأن اعتماد خطوط التجميل كحرم لباب وقبة وتكية الكلشنى

والكائن بعطفة الكلشنى - من شارع أحمد ماهر (تحت الربع سابقاً) -

منطقة الدرب الأحمر - محافظة القاهرة

حيث إن المادة (١٩) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته تنص على أن : «يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة - بناءً على طلب مجلس الإدارة - إصدار قرار بتحديد خطوط لتجميل الآثار العامة والمناطق الأثرية ، وتعتبر الأراضى الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرية تسرى عليها أحكام هذا القانون» .

وتنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ على أن : «وفقاً لأحكام القانون ، يشكل الأمين العام لمجنتين برئاسته هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية ، ويجوز له أن يضم إلى عضوية أى منهما من يراه مناسباً من العاملين بالمجلس أو من خارجه من ذوى الخبرة أو ممن لهم اهتمام بشؤون الآثار» .

وتنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون على أن : «تختص اللجنتان وتصدر قراراتهما - كل فى صدر اختصاصها - بالنظر فى كل ما يتعلق بشؤون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية ٣ - تحديد حرم الأثر ، وخطوط التجميل ، والمناطق المتاخمة ، ومحيط بيئة الأثر ، والأراضى المعتبرة منافع عامة آثار والمطلوب إخضاعها» .

وتقع باب وقبة وتكية الكلشنى - أتر رقم (٣٣٢) - بعطفة الكلشنى من شارع أحمد ماهر (تحت الربع سابقاً) - منطقة الدرب الأحمر - محافظة القاهرة ، وهو مسجل فى عداد الآثار الإسلامية والقبطية بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٥٧ لسنة ١٩٥١ وبناءً على قرار السيد رئيس قطاع التمويل رقم ١٢١٣ لسنة ٢٠١١ بشأن تشكيل لجنة الحرم وقامت اللجنة المشكلة بالمعاينة على الطبيعة بحضورها المؤرخ ٢٠١١/٨/٧ ، واقترحت حرماً لباب وقبة وتكية الكلشنى وتم إعداد تقرير بالحرم المقترح .

تم عرض الموضوع على اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية والتي وافقت بجلستها

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ على الحرم المقترح على الوجه التالى :

الجهة الشمالية : تعتبر عطفة الكلشنى حرماً طبيعياً مع أخذ ٥ , ٢ م (متران ونصف المتر)

حرماً لباقى الجهة .

الجهة الجنوبية : يؤخذ ٥ , ٢ م (متران ونصف المتر) حرماً بطول الضلع .

الجهة الشرقية : يؤخذ ٥ , ٢ م (متران ونصف المتر) حرماً بطول الضلع .

الجهة الغربية : يؤخذ ٥ , ٢ م (متران ونصف المتر) حرماً بطول الضلع .

كما وافق على ذلك مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الأستاذ الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار

للتفضل برفعه وعند الموافقة التفضل بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

أ. عادل عبد الستار